المنظور الشعبي لسلاطين آل عثمان خلال القرن الثامن عشر ـ حلب أنموذجاً

Popular Perspective on the Ottoman Sultans During the Eighteenth Century Aleppo as a Model

د. صائل محمود مخلوف

جامعة حمص

Dr. Sael Mahmood Makhlof
Homs University.
E-mail: msaelghinwa@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السلطان العثماني، ولاية حلب، الوزير، سجلات الأوامر السلطانية، القاضي

Keywords: Ottoman Sultan, Aleppo Governorate, Minister, Sultanic Order Records, Judge.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النظرة الشعبية لسلاطين آل عثمان خلال القرن الثامن عشر الميلادي من خلال المصادر المعاصرة لفترة البحث ومقارنة ذلك مع سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب وسجلات المحاكم الشرعية، والإجابة على سؤال مركزي هل كانت صورة سلاطين آل عثمان مشرقة كما تحاول تصويرها الأوامر السلطانية وهل كان هناك رضى وتقبل من المجتمع العربي في ولاية حلب لهؤلاء الحكام ولماذا كانت ولاية حلب ذات أهمية خاصة بالنسبة للدولة العثمانية وللسلطان شخصياً.

ويشير البحث إلى انعكاس حال الدولة من قوة وضعف على النظرة العامة لسلاطينها، كما يتطرق البحث إلى طريقة تعامل السلاطين العثمانيين مع الرعايا من أ هل الذمة الموجودين في ولاية حلب في فترة البحث وكيفية تعامل الدولة مع هذه الجاليات وما هي الجوانب التي كانت موضع اهتمام السلاطين العثمانيين وكيف كان وكلاؤهم في حلب من رجال الدولة وموظفيها يتعاملون مع هذا المجتمع الذي يماثلهم في الدين ويختلف عنهم في اللغة وخلص البحث إلى مجموعة من التصورات والنتائج بينت أن الأمر كان مختلفاً من سلطان لآخر ومن فترة حكم إلى أخرى والحاكم الأساس لسوك الدولة هو مدى قوتها وقدرتها على إدارة الأمور. مثلها في ذلك مثل كل الدول التي سبقتها.

Abstract

This research aims to shed light on the popular perception of the Ottoman sultans during the eighteenth century AD, using contemporary sources from the research period. This research compares this perception with records of royal decrees received by the Aleppo Vilayet and Sharia court records. It also aims to answer a central question: Was the image of the Ottoman sultans as bright as the royal decrees attempt to portray? Was there acceptance and approval from the Arab community in the Aleppo Vilayet of these rulers? Why was the Aleppo Vilayet of particular importance to the Ottoman Empire and to the sultan personally? The research indicates the reflection of the state's state of strength and weakness on the general view of its sultans. The research also addresses the way the Ottoman sultans dealt with the dhimmi subjects present in the province of Aleppo during the research period, how the state dealt with these communities, what aspects were of interest to the Ottoman sultans, and how their agents in Aleppo from among the state's men and employees dealt with this community that was similar to them in religion but different from them in language. The research concluded with a set of perceptions and results that showed that the matter differed from one sultan to another and from one period of rule to another, and the basic criterion for the state's stability was its strength and ability to manage affairs, just like all the states that preceded it.

المقدمة :

لا يخفى على الدارسين في التاريخ الحديث والمعاصر لا سيما تاريخ بلاد الشام أن ولاية حلب كانت أولى الولايات العربية التي سـيطرت عليها الدولة العثمانية وذلك على إثر معركة مرج دابق ١٥١٦م مع الدولة المملوكية حيث كانت حلب جزءاً من أراضي الدولة المملوكية.

تعد ولاية حلب أولى الولايات العثمانية غير الناطقة بالتركية من جهة الجنوب وقد كان هناك تأثير متبادل بين ولاية حلب وجاراتها من الولايات الأخرى الناطقة بالتركية وذلك بعد أن أصبحت حلب جزءاً من الدولة العثمانية، فقد تحولت من ولاية تقع على أطراف الدولة المملوكية، إلى ولاية تقع في عمق الدولة العثمانية وذات أهمية خاصـة جداً نظراً لموقعها الجغرافي المتميز وغناها الاقتصادي وذلك لامتلاكها مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ومرور العديد من الأنهار فيها (الفرات، السـاجور، قويق العاصـي....) وتنوع تضـاريسـها، وقد جاء هذا البحث محاولة لدراسـة الحالة الاجتماعية في حلب ونظرة السـكان إلى الإدارة العثمانية ولا سـيما النظرة إلى السلاطين العثمانيين سواء أكانت تلك النظرة إليهم شخصياً أو النظر إليهم من خلال وكلائهم أي حكام حلب المحليين ومبعوثي السلطان من موظفين وعسكريين وغيرهم.

السلطان

هو رأس السلطة في الدولة العثمانية ومقره العاصمة استانبول، ولم يكن لصلاحياته حدود فهي مطلقة في كل مفاصل الدولة وعلى مختلف الأصعدة (عامر، ٢٠٠٤م، ص٦٥)
كانت الأوامر تصـدر عن السـلطان العثماني من العاصـمة اسـتانبول وتحمل اسـم (فرمان) ممهورة باسمه وعليها توقيعه (الطغراء)

لا بد من القول أن نظرة المجتمع الحلبي للسـلطان العثماني كانت تنبع من الفهم للأوامر السلطانية وطبيعتها ومدى تقديمها الفائدة والمنفعة للرعايا سواء في أوقات الشدة أو أوقات الرخاء، إضافة إلى معرفتهم للسلطان أو رؤيتهم لموكبه المهيب وتصرفاته حال زيارته حلب.

تذكر المصادر أن السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢ ــ ١٥٢٠)م قد دخل حلب على إثر معركة مرج دابق عام ٩٢٢هـ ١٥١٦م ..... في شهر رجب وتسلم قلعتها بأمان وطلع إليها فرأى فيها ما أدهشه من الذهب والفضة ثم جُمع بأمره من تجار حلب مال كثير سموه ـــ مال الأمان . وصاروا يبذلونه بطيب خاطرهم لخوفهم يومئذٍ على النفس ولم يحصل بحلب ـ وجيشه مقيم فيها . من القحط أدنى شيء مع كثرة جيوشه. (الغزي، ١٩٩٩م، ص١٩٨)

يفهم من قول الغزي السـابق أن السـلطان قد دخل حلب سـلماً ولم يحصـل فيها قحط أن هذا الجيش كان جيشاً منضبطاً فلم يتعد على الأقوات والأرزاق ولا على كرامات الرعايا

أوردنا الكلام السابق على الرغم من أنه خارج فترة البحث ولكن كنموذج لطريقة تفكير الحلبيين ورؤيتهم للسلطان وعسكره.

وبطبيعة الحال لم يكن حال الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي مشابهاً لحالها في القرن الثامن عشر الميلادي (تبلج فجر القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر الميلادي) والدولة لا تفكر في غير مصائبها الخارجية والمملكة التي كانت تمتد من أسوار فيينا إلى جنوب بلاد العرب ومن فارس إلى المغرب الأقصى لا وحدة فيها ولا جامعة تجمعها وليست متماثلة ولا متجانسة.(كرد علي، ١٩٢٥م، ص٢٨١)

لا شك بأن حال الدولة المتردي في القرن الثامن عشر الميلادي قد انعكس على الأوضاع العامة في ولاياتها كافة ومنها ولاية حلب، فقد عمّ شراء المناصب واسترداد أثمانها من الشعب، وتبديل الباشاوات بسرعة كيلا تترسخ أقدامهم في البلاد فيطمعوا في الاستقلال وحتى يتسنى للباب العالي أن يبيع المنصب لباشا آخر (التميمي، ١٩٨٨م، ص٢٤٥).

توالى على حكم العرش العثماني في القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي سبعة من السلاطين (الخلفاء) وهم (مصطفى الثاني (١٦٩٥- ١٧٠٣) أحمد الثالث (١٧٠٣ ــ ١٧٣٠) (محمود الأول (١٧٣٠ ــ ١٧٥٤) عثمان الثالث (١٧٥٤ ــ ١٧٥٧) مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) عبد الحميد الأول (١٧٧٤- ١٧٥٧) سيلم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وبالرغم من أن السلاطين العثمانيين لم يقيموا في حلب أو يزوروها زيارات طويلة كان ينظر إلى السلاطين من خلال ممثليهم في حلب وعلى رأسهم الوالي (الباشا)

وبالرغم من أن الوالي كان يمثل السلطان إلا أن سلطته لم تكن مطلقة في الولاية ذلك أن الباب العالي كان يمارس رقابة من خلال نظام إداري يتعلق ببعض الموظفين مثل (القاضي، الدفتر دار) (عماد، د ت، ص٦٢)

يتبين من خلال دراسة معمقة للأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في فترة البحث ضعف السلطان العثماني فالانفلات الأمني هو السمة الغالبة على الأوضاع في حلب وهذا ما تؤكده كثرة الأوامر وتعددها بضرورة ضبط الأمن وخاصة في فترة الحج فقد جاء في إحدى الأوامر السلطانية (... إلى وزيرنا والي حلب يعقوب باشا لقد أصدرنا أمرنا السامي بوضع ٨٠٠٠ غرش لتأمين مصاريف الجردة (عودة الحجاج) ولتأمين الحراسة ضد الأشقياء وقطاع الطرق وأوعزنا إلى متسلم ولاية حلب تأمين تحصيل هذا المبلغ على الصورة التالية

قضاء حارم	قضاء معرمتصرين	قضاء سرمي	قضاء أريحا
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
قضاء شغور	قضاء حلة	قضاء باديشا	قضاء دركوش
٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥
قضاء باب جبول	قضاء جبل سمعان	قضاء انطاكية	قضاء مركز حلب
٣٥٠	٩٥٠	١٢٠٠	١٠٠٠

وذلك حسب ما ورد في القيود على شاكلة القاعدة المتبعة في السنين السابقة (سجل الأوامر السلطانية رقم /٤/ وثيقة رقم /٢٠٧ / ص٩٤، ١١٥٣هـ، ١٧٤٠م)

يلاحظ من الأمر السلطاني السابق أن السلطان العثماني يحاول التأكيد على الجانب الديني من خلال إعطاء الأولوية لسلامة الحجاج كما فهم من نص الوثيقة لا سيما العبارة (على شاكلة القاعدة المتبعة في السنين السابقة) أن هذا الأمر كان تقليداً سنوياً لدى الإدارة العثمانية.

مراجعة الرعايا للسلطان :

يجمع السكان في ولاية حلب وبنسبة عالية على أن الإدارة العثمانية في فترة القرن الثامن عشر الميلادي كانت إدارة فاسدة ومترهلة ويمكن أن تلمس هذا في كل الكتب التي كتبت في تاريخ القرن الثامن عشر الميلادي فيما يخص الدولة العثمانية (وندر أن يجئ من الأستانة رجل صالح في أخلاقه، معروف باستقامته وكبر عقله وسعة معرفته يحسن إدارة الناس ويكف الظالم عن ظلمه وهل يفارق فروق إلا من أكره)(محمد كرد علي،١٩٢٥، ص٣٦)

وبالرغم من هذا التوصيف لحال عمال السلطنة في ولاية حلب فهذا لا يمنع من أن هناك مجموعة من الرعايا كانت تراجع السلطان مباشرة خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بالشأن العام فقد جاء في إحدى سجلات الأوامر السلطانية (.... أفندينا صاحب العزة إن النقد الذهبي المتداول حالياً في حلب المعروف بـ (فندق) يعادل قيمته ٤٤٠ أقجة إلا أنه ظهر في الأسواق عملة ذهبية شبيهة ينقص وزنها (٣,٥) أقجة في كل قطعة مما يؤدي إلى ضرر في الخزينة والأهالي في حال التداول لذلك أعلنا وجوب سحب النقد الجديد وصك نقد آخر يعادل قيمته ٤٤٠ أقجة) (سجل أوامر سلطانية رقم /٤/ وثيقة رقم /٣٥٨/، ص١٧٦، تاريخ ١١٥٥هـ ١٧٤٢م).

لا يتبين من الوثيقة السابقة فيما إذا كان السلطان قد استجاب لمطالب الأهالي سك نقد جديد ولكن ما يفيد في هذا الموضع هو أن الأهالي راجعوا السلطان ظناً منهم أنه سيقوم بصك نقد جديد حرصاً على الاقتصاد

لم تقتصر مراجعة السلطان العثماني على القضايا العامة بل إنّ الأمر كان مفتوحاً لدى كل الرعايا الذين يشعرون بالظلم او الغبن وربما استدعى الأمر من السلطان ان يصدر أمراً سلطانياً بخصوص هذه المظلمة فقد ورد في إحدى الأوامر السلطانية (... إلى المشير والي حلب وإلى فضيلة القاضي إنّ الفاضل هيكل زادة بن عبد الوهاب قد رفع إلى السدة العلية بخصوص المتوفي هيكل ابراهيم الذي قضى في المدينة المنورة (١١٥٠)هـ وترك ماله وتركته بخان السيد الحاج طه والحاج حسن والحاج حسين وكذلك والدتهم زمزم خاتون التي تركت مالها ينتقل لأولادها وقد ضبطه الحاج طه المذكور وأخفاه وأجرى تقسيم الأموال المذكورة بصورة غير عادلة ومجحفة ومغايرة لما فرضه الله تعالى وطلب هيكل المذكور من مقامنا السلطاني أخذ حصته مع إخوانه الذكور والمذكورة زمزم زوجة الحاج سليمان والجميع من سكان حلب وكان القاضي السابق المعزول في حلب والذي توفي بعد عزله قد زور ولعب بحجة القسمة وطلب هيكل حل هذا الخلاف وتوزيع التركة لمستحقيها وكل ابن ذكر بخبرته في أمور الشريعة ليجري القسمة حسب الشريعة الإسلامية وعلى الوكيل إزالة هذه الخلافات بشكل شرعي حسب الحكم السلطاني الذي يأمر بالنظر بهذه القضية (سجل أوامر سلطانية رقم /١/ وثيقة رقم / ٢٣٩ / ص ١٢٧، تاريخ ١٥ جمادى ١١٦١هـ ١٧٤٨ م)

يلاحظ من الوثيقة السابقة (الطويلة) تدخل الأمر السلطاني في توزيع تركة متوفي وذلك على أثر شكوى من قبل أحد الرعايا في ولاية حلب كما يلاحظ أن السلطان كرر عبارة الشرع الإسلامي أكثر من مرة مما يؤكد على المرجعية الإسلامية العليا للسلطان.

كانت مجمل العرائض والخطابات التي يقدمها الأهالي في ولاية حلب إلى السلطان العثماني تحمل عبارات الاحترام والتبجيل والإجلال هذا على الرغم من سوء الأوضاع الإدارية والمعيشية التي تعيشها ولاية حلب وقد واظب أهل ولاية حلب على ذلك حتى في أسوأ حالات فقرهم ومعيشتهم مما يدل على مدى تقديرهم للسلطان العثماني فقد جاء في إحدى العرائض التي رفعها أهالي معرتمصرين (.... إلى سلطاننا صاحب الدولة والرحمة والرأفة حضرة سيدنا صاحب الدولة نرجو من الله أن يطيل عمركم حتى تتمكنوا من منح الأمان للفقراء بحرمة من أرسله رحمة للعالمين نعرض لكم بهذه المناسبة أنه في قضاء معرتمصرين أصبح على أهالي المنطقة الكثير من الديون وهم بحالة خوف مما قد يلحق بهم من الأخطار لذا جئنا نعرض عليكم طلب العون منكم ونحن بحالة فقر طالبين المهلة والعون الشرعي لدى قاضي حلب ونائبه في

معرتمصـرين بشـكل خطاب رفيع يشـمل تضـرعنا ورجائنا باعتبارنا من رعاياكم الذين تشـملهم رحمتكم من باب التفضل منكم بالاستجابة (سجل الأوامر السلطانية رقم /١/ وثيقة رقم /٢٥٤ / ص ٢١٩، تاريخ ١١٦٠ هـ ١٧٤٧م)

يمكن للباحث أن يلاحظ عبارات التبجيل الكثيرة لشـخص السـلطان وكذلك اسـتناد هذه الوثيقة إلى عبارات دينية رفيعة (بحرمة من أرسـله رحمة للعالمين) وقد كان هذا الأمر سـمة عامة للمخاطبات في تلك الفترة ولا يتبين من نص الوثيقة السابقة فيما إذا كان السلطان العثماني قد أصدر أمره بتأجيل الديون على قضاء معرتمصرين.

ويبدو أن إطلاق عبارات التبجيل والاحترام على السلطان العثماني قد أصبح أمراً سائداً حتى التزمت به الجهات والجاليات الأجنبية المقيمة في ولاية حلب في فترة الدراسـة (القرن الثامن عشر) فقد جاء في إحدى العرائض المقدمة من قنصل انكلترا ((إدوار لولارو) (... إلى حضـرة صـاحب السـعادة دام بقاه يعرض محسـوبكم أن العرائض المرفوعة كالسـابق إلى الوزراء العظماء وعن طريق نظارة جمارك (مكوس) حلب تفيد أن تجارنا الواردين من البصـرة وجهاتها والجالبون لشـتى البضـاعة من الجهات المذكورة قدموا معروضـاً إلى أصـحاب الدولة بشـأن عدم مطالبة النظارة الجمركية لهم قبل الفصـل بما أرسـله سـفيرنا من التحذيرات ولغاية صـدور الأمر العالي في هذه الآونة لحسم الخلاف بالموضوع ولما كانت البضاعة والأرزاق التي ترد مع تجارنا من البصـرة وجهاتها تبقى مدة طويلة برهن التوقيف داخل الجمارك مما يوجب إزعاجاً فإننا نرجو الأمر إلى أصـحاب العلاقة بتسـليم البضـاعة والأرزاق المنوه عنها كما عودنا كرم عنايتكم السلطانية(سجل أوامر سلطانية رقم /١/ وثيقة رقم / ٢٧٧/ ص ٢٥٢، تاريخ ١١٦٣هـ ١٧٤٩م) لابد من الإشارة لأمر مهم أيضاً يضاف إلى الموقع المهم لولاية حلب في الفترة العثمانية وهو أن بعض قرى ومزارع ولاية حلب كانت أرض خاصـة للسـلطان العثماني (إقطاع خاص) وكان يطلق عليها اسـم الأراضـي الميرية ويبدو أن قرية (باب الله التابعة ناحية جبل سـمعان وكذلك قرى تبلايا، الراموسة، البرع، حزمة) كلها تقع ضمن الأراضي الأميرية (خضر عمران، ١٩٨٦م دمشق، سورية)

السلطان والرعايا الذميين

لم يبتعد العثمانيون في معاملتهم لأهل الذمة في ولاية حلب في فترة البحث عن روح الدين الإسلامي الذي يحض على التسامح وتقبل الآخر، كما أن أهل الذمة في حلب هم جزء من النسيج المجتمعي لأهل المشرق بشكل عام وقد عاشوا جنباً إلى جنب قرونا من الزمن وفي دول كثيرة ومتعاقبة، وقد تقاضـى أهل الذمة أمام المحاكم الشـرعية العثمانية والتزموا الأنظمة والقوانين

مثلهم في ذلك مثل المسلمين، ولكن هذا لا يمنع من القول بوجود تمايز بين المكونين في نظرتهم للدولة والسلطان.

يستدل من خلال الأوامر السلطانية إن أهل الذمة في حلب نظروا إلى السلطان على أنه الخلاص لهم من أي مظلمة تقع عليهم ونشـــاهد عدد كبير من الوثائق تؤكد مراجعة الرعايا الذميين للسلطان سواء أكان ذلك بشكل جماعي أو بشكل فردي ولم يقتصر الأمر على جانب واحد بل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والدينية وغيرها، بل إن السلطان العثماني تدخل حتى في تعيين رجال الدين الذميين فقد جاء في إحدى الوثائق (.... أمر سلطاني بدعم البطريق الأرمني (أونس) في تنفيذ صلاحياته في إدارة الأوقاف العائدة للكنائس الأرمنية وتفويضه بعزل الرهبان وتعيينهم) (سجل الأوامر السلطانية رقم /٤/ وثيقة رقم / ٢٢٠/، ص ١٠٤، تاريخ ١١٥٣هـ ١٧٤٠م)

يلاحظ من الوثيقة السابقة أن السلطان العثماني قد عين بطريق (بطرياك) على طائفة المسيحيين الأرمن وفوضه بصلاحية عزل وتولية الرهبان ولا يعلم من نص الوثيقة السابقة إذا كان هذا الأمر تقليداً سنوياً أم أن السلطان أخذ هذا القرار بناء على معطى لديه.

يفهم من خلال الوثائق إن السلطان العثماني قد تدخل في كل شاردة وواردة في حياة الذميين دون أن يكون هناك إكراه على أمر ما إذ انه وبمجرد وصول معلومات إلى السدة السلطانية يقوم السلطان بإصدار فرمان سلطاني ينظم الحالة المعروضة عليه فقد جاء في إحدى الوثائق (..... في محلة الصليبة بحلب ـ مدرسة حلاوية ـ بأرض الوقف قطعة أرض (عرصة) منذ عشر سنوات هي للطائفة المارونية ويمتلكها المدعو (جرجس) موسى التي هي من أوقاف حلب وقد احتكرت وأخذت غدراً وقد وجد فيها جرة كبيرة وفيها كمية من القطع الذهبية تقدر بثماني عشر ألف قطعة ذهبية فأخذها جرجس موسى وأشاد بالعرصة عقارات وأملاك وهي تعتبر وقفية لا يجوز إقامة إي عقار أو ملك عليها وقد ثبت أن جرجس المذكور قد وجد الليرات الذهبية وأرسلت لسدتنا.) (سجل أوامر سلطانية رقم /٢/ وثيقة رقم / ٣٢٧/، ص٢٠٢، تاريخ ١١٣٧هـ ١٧٢٤م)

يلاحظ من الوثيقة السابقة أن السلطان العثماني وبمجرد سماعه بالحادثة تدخل وأصدر أمر سلطاني يحدد فيه حقوق الدولة وضرورة استعادتها.

تدخل السلطان العثماني من خلال الأوامر السلطانية أو من خلال ولاته في حلب في الشأن الاجتماعي وحدد للذميين بموجب صلاحياته ما لهم وما عليهم فقد أورد الغزي ((إن الحكومة أمرت النصارى أن يعتموا بعمائم سماوية اللون وأن يلبسوا بأرجلهم النعال الحمر وسبب

ذلك أن الكثيرين منهم كانوا يتزيوا بزي اليكرجية ليتســـنى لهم التســـلط على الناس)) (الغزي، ١٩٩٩م، ص٢٤٩)

لم يكن تدخل الســلطان العثماني في شــؤون الذميين نابعا من مخالفتهم بالدين بل كان ذلك انطلاقا من كونهم رعاياه مثلهم مثل المسلمين في ذلك، ويؤكد هذه المعلومة متابعة السلطان العثماني للذميين الذين اعتنقوا الإســلام حيث جاء في إحدى الأوامر الســلطانية (.... ضــرورة التحري عن الأسرى ـ الروم ـ الأرمن ـ المسقوف (الروس) الذين ادعوا الإسلام ولم يقدموا على الختان وتقديم أسمائهم للأستانة بصورة عاجلة) (سجل الأوامر السلطانية رقم /٤/ وثيقة رقم /٢٨٧/، ص ١٤٠ تاريخ ١١٥٤هـ ١٧٤١ م)

منعت الدولة العثمانية التعدي على أهل الذمة من الديانات الأخرى وكانت الأوامر الســـلطانية تؤكد ذلك خاصـــة على موظفي الدولة فقد جاء في إحدى الوثائق (.... إن الجزية المفروضـــة على الذميين اليهود والنصـــارى بطوائفهم المختلفة ومقدارها على التفصـــيل الكامل وتبيان ما يصيب كل من هم دون سن المراهقة وغيرهم وكيفية تحصيل الجزية المشار إليها لقاء الاعفاء من الخدمة العســـكرية وإيضـــاح المكان والزمان وتعيين الموظفين المكلفين بجمعها وتحصـيلها وطريقة عملهم مع التشـديد عليهم بعدم تجاوز وظيفتهم وإنذارهم بالعقاب الشـديد فيما إذا حاولوا الاسـتفادة الشـخصـية من الحصـول على زيادة عن المفروض واتباع أسـاليب أخرى لاكتساب الثراء غير الشرعي) (سجل أوامر سلطانية رقم /١/ وثيقة رقم /٣١٩/، ص١٨١ تاريخ ١١٦١ هـ ١٧٤٨م)

فقد ورد في نص الوثيقة السابقة صراحة عدم السماح للموظفين بالتطاول على اهل الذمة وتكليفهم زيادة على الرسم القانوني

على الرغم من معاملة الدولة العثمانية بشـــكل جيد إلا إنهم غالباً ما كانوا يســـتغلون أعمالهم التجارية ويمارسـون الاحتكار بغرض البيع بأسـعار مضـاعفة فقد جاء في إحدى الأوامر السلطانية (الضـرب على أيدي المحتكرين لصـناعة خيوط الفضـة والذهب وهم جمعياً من اليهود ويمكن التدخل في شؤونهم إذا حاولوا الاحتكار مما يؤدي إلى الغلاء) (سجل أوامر سلطانية رقم /٢/ وثيقة رقم /١٥١/، ص٥٨، تاريخ ١١٢٦هـ ١٧١٤م)

كما إن الدولة العثمانية عاملت أهل الذمة بالحسنى لكنها لم تتردد عن استخدام العقوبات لفرض الأمن والقانون عند وجود حالة إخلال به فقد جاء في إحدى الأوامر السـلطانية (.... نفي اليهودي حاييم بن ناتان من سكان حلب إلى جزيرة غورشا والإقامة بها مع أبناء السمسار بترس بن ميخائيل تخليصـاً من ضـرره لعدم استقامته وخيانته في الأعمال التجارية وعدم اطلاق سراحه

دون أمر سلطاني). (سجل أوامر سلطانية رقم /٣/ وثيقة رقم/ ٣٠١/، ص١٧٧، تاريخ ١١٥٤هـ، ١٧٤١م)

يتضح من دراسة حالة أهل الذمة في حلب أن السلطان العثماني قد تعامل معهم على أنهم مواطنيين دون النظر إلى انتماءاتهم الدينية

السلطان والأشراف

تمتع الأشراف في ولاية حلب بقوة اجتماعية لا نرى مثيلاً لها في أي ولاية من الولايات العثمانية الأخرى وقد كانوا يلقون الرعاية والاحترام والتقدير من السلطان العثماني وهذا ما تؤكد عليه الأوامر بشكل قطعي فقد جاء في إحدى الأوامر السلطانية المتعلقة بعائلة بني محمود ((.... إن السادة هما من بني محمود أصحاب النسب الصحيح والحجة الثابتة من النقباء والسادات في الأستانة ولهؤلاء امتيازاتهم الخاصة بهم وتقدم لهم جميع المؤنة من أطعمة وعلف وحبوب والخراف والعسل والسمنة والذخائر وجميع تكاليف المعيشة تعطى لهم مجاناً دون أن يتكلفوا بأي تكاليف ولا تقع عليهم اي مطالبة أو إزعاج أو حيف) (سجل الأوامر السلطانية رقم /٢/ وثيقة رقم / ٢٣٢/ ص١٣٩،تاريخ ١١٣٧هـ ١٧٢٤م)

ويبدو من نص الوثيقة السابقة وبشكل واضح مدى الرعاية التي يلقاها الأشراف ومدى الاحترام الذي يمثلونه بين العامة فقد وصل الأمر إلى ادعاء العشرات من الرعايا انتسابهم إلى هذه الطبقة (طبقة الأشراف) زوراً وبهتاناً وذلك للاستفادة من الميزات التي يتمتعون بها إلى المرحلة التي اقتضت تدخل السلطان العثماني لمنع هذه الظاهرة حيث جاء في إحدى الأوامر السلطانية (... منع وضع الشارة الخضراء التي تخص أهل البيت الكرام من قبل المزورين والمدعين وذلك اعتباراً من شهر رمضان المبارك ١١٤٧هـ في أقضية حلب وأريحا وإعزاز) (سجل الأوامر السلطانية رقم /٣/، وثيقة رقم ١٩٦، ص١١٢، تاريخ ١١٤٧هـ، ١٧٣٤م)

لا نعرف على وجه الدقة إذا كان هذا الأمر السلطاني قد تم توجيهه بناء على شكوى من طبقة الأشراف، أم هو بناء على معلومات وصلت للسلطان العثماني، ويفهم من نص الوثيقة أيضاً أن المدعين كانوا من أقضية خارج مركز ولاية حلب مما يدل على مستوى التزوير في هذا الأمر , ولا نعرف على وجه الدقة إذا كانت هذه الرعاية الخاصة التي أولاها السلطان العثماني للأشراف في ولاية حلب نابعة من مدى تقديره واحترامه للدين الإسلامي وبالتالي للنسب الرفيع الذي ينتمون إليه ن أم أنه رأى فيهم قوة مجتمعية داخل ولاية حلب لا بدّ من استقطابها وضمها إليه ليعزز قوته بوصفه خليفة للمسلمين، ولكن في الحالتين لا بدّ من القول أنّ الأشراف في ولاية حلب قد لقوا عناية خاصة، وشكلوا قوة اجتماعية فاعلة وإنّ دراسة هذه الظاهرة بجميع تشعباتها ربما تحتاج إلى بحث منفصل كبير يرقى إلى درجة الدكتوراه.

الخاتمة :

يتبين مما سبق أن السلطان العثماني قد تدخل في كل شاردة وواردة في ولاية حلب من خلال موظفيه وأوامره السلطانية وإن حال الدولة لم يكن على ما يرام بدليل كثرة الأوامر السلطانية التي تؤكد على ضبط الأمن ومعاقبة المخلين به كما يفهم من خلال الأوامر السلطانية وكذلك المصادر المعاصرة لفترة البحث أن ولاية حلب كانت ولاية غنية بتنوعها الاجتماعي والحضاري ووجود تجمعات من الرعايا اليهود والمسيحيين ولكن هذا لا يمنع من القول إن المجتمع الحلبي ظل ينظر للسلطان بعين الاحترام والتقدير ويراجعه في كل مظلمة تقع عليه سواء أكانت هذه المراجعة بشكل فردي أم بشكل جماعي، ولابد من القول إن بعض ولاة حلب قد تعسفوا في طريقة إدارتهم للولاية وهو الأمر الذي انعكس سلباً على نظرة الحلبيين للدولة وللسلطان شخصياً.

المصادر والمراجع

أولاً : السجلات الرسمية
سجلات الأوامر السلطانية ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤)
ثانيا : الكتب المطبوعة
التميمي، عبد الجليل. ١٩٨٨، *الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني*.ط١. زغوان مركز الدراسات والبحوث المورسكية و التوثيق والمعلومات.
. عامر ،محمود.٢٠٠٤م *تاريخ الإمبراطورية العثمانية دراسة تاريخية واجتماعية*. ط١. دار الصفدي. دمشق.
عبد الغني، عماد. السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر.دار النفائس. بيروت.
. الغزي، كامل.١٩٩٩م *نهر الذهب في تاريخ حلب*. ط٢. دار القلم العربي. حلب.
.كرد علي، محمد.١٩٢٥م. *خطط الشام*.ط١. المطبعة الحديثة. دمشق ل. سورية.
الكتب غير المطبوعة :
. عمران، خضر. (١٩٨٦). "الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية حلب ١٧٠٠ . ١٧٥٠". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق. سورية.

Sources and References

First: Official Records.
1- Records of Sultanic Orders Numbered (1, 2, 3, 4)
Second: Printed Books
Al-Tamimi Abdaljjlil.1988. Social Life in the Arab States During the Ottoman Era.1st.. Zaghouan, Center for Morisco Studies Research Documentation, and Information.
Amer ,Mhmoud.(2004). History of the Ottoman Empire: A Historical and Social Study. 1st. Dar Al-Safadi. Damascus.
Abdul Ghani Imad. Authority in the (blad alsham) in the Eighteenth Century. Dar Al-Nafayes. Beirut.
Al-Ghazi Kaml. 1999 AD, The River of Gold in the History of Aleppo, 2nd ed. Dar Al-Qalam Al-Arabi. Aleppo.
Krd Ali, Mhmmud. 1925 AD, Plans of the ALSHAM, 1st ed. Modern Press.Damascus. Syria.
Unpublished books:
Omran, Khidr.(1986). " Social and Economic Life in the State of Aleppo1700- 1750" a thesis prepared for a PhD in Literature, Damascus University, unpublished.